

شهدت العاصمة صنعاء الاسبوع الماضي تظاهرة نسائية شاركت فيها ناشطات من مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، حيث عبرت هذه التظاهرة عن احتجاج النساء اليمنيات لتجاهل بعض الأحزاب حقوق المرأة كمرشحة في الانتخابات المحلية التي ستجرى في عموم محافظات الجمهورية في الثالث الأخير من سبتمبر القادم والاكتفاء بالمرهنة على استخدام صوت المرأة كناخبة فقط لدعم فرص الفوز في عضوية هيئات السلطة المنتخبة!! اللافت للنظر أن الرئيس علي عبدالله صالح استقبل المشاركات في هذه التظاهرة النسوية وتحدث اليهن بصراحة ووضوح لا ليس فيهما ، موضحاً أن نظامنا الجمهوري قائم على التعددية السياسية الحزبية ومشاركة المرأة في مختلف هياكل الدولة والمجتمع.

# التمييز ضد المرأة في سلوك (المشارك)

الأحداث الإرهابية التي وقعت في بلادنا والعالم خلال الأعوام الماضية ، أن هذه الأحزاب مارست نفاقاً مزدوجاً إزاء قضية مكافحة الإرهاب ، حيث كان قادة بعض الأحزاب يرددون في دواوين السفارات الغربية وقاعات الندوات التي يحضرها دبلوماسيون معتمدون في بلادنا ، وازنؤون أجانب من خارج البلاد ، خطاباً انتهازياً مناهضاً للإرهاب ، فيما كانوا يسوقون عبر صحفهم وبياناتهم وفعاليتهم التنظيمية والفكرية خطاباً معاكساً أو مموهاً أو باطنياً.

ليس قليلاً ما نحتفظ به من وثائق ومطبوعات صحفية حزبية جسدت حرص احزاب (اللقاء المشترك) على التهرب من إدانة جرائم الجماعات الإرهابية بحق شعبنا وبلادنا ، إلى جانب حرصها على توجيه سهام النقد ضد سياسة الدولة والحكومة المناهضة للإرهاب والتشكيك بها وتحريض الجماهير ضدها بذريعة الزيادة على السيادة الوطنية والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وذلك بهدف التمسويه على أهدافها المزدوجة ، فهي من جهة حاولت - خلال المواجهات الساخنة مع الجرائم الإرهابية التي ابتليت بها بلادنا السياسية لإضعاف تصميغها على محاربة التطرف والإرهاب وفك تعاونها مع الدول الشقيقة والمجتمع الدولي في هذا المجال ، كما أنها من جهة أخرى حاولت أيضاً تحريض الدول الغربية ضد قيادة الدولة والحكومة بزعم عدم جديتها في مكافحة الإرهاب !!

ومما له دلالة عميقة أن التمييز ضد المرأة في السلوك الانتخابي لهذه الأحزاب المازومة يرتبط بموقف متحيز ومكشوف ضد حق المرأة في تولي وظائف الولاية العامة وضد حقها في العمل ، حيث لم يحسم أكبر حزب معارض في البلاد موقفه من هذه القضية التي تصادر حقوق نصف المجتمع وتشكل انتهاكاً لأبسط مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلما لم يحسم هذا الحزب حتى الآن موقفه من ثقافة التشدد والتطرف التي تناهض حقوق المرأة وتولد الإرهاب والاستبداد وتكرس التمييز ضد النساء في نهاية المطاف!!

هل هناك أخطر على الديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة والدستور والقانون من هؤلاء الذين يمارسون التمييز ضد المرأة ويتهربون من واجب إدانة التطرف والإرهاب ؟؟ وهل

كراهية المخالفين من اتباع المذاهب الإسلامية والإديان المختلفة. **محرضات إيديولوجية** لا ريب في أن ثمة أسباباً إيديولوجية تقف وراء اصرار تجاهل بعض الأحزاب لحقوق المرأة السياسية والمدنية بما في ذلك الإعمان في رفض الاعتراف بحق المرأة في تولي وظائف الولاية العامة ، ولناخذ على سبيل المثال لا الحصر ما نشرته مجلة ( المجلة ) السعودية التي تصدر باللغة العربية من لندن في عددها رقم (١١٨٥) الصادر في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٢م ، فقد نشرت المجلة ما وصفته بالوصية الأخيرة التي كتبها زعيم تنظيم " القاعدة " أسامة بن لادن بخط يده ومهرها بتوقيعه، حيث دعا بن لادن مقاتليه ومناصريه المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، إلى مواصلة "الجهاد وبذل النفس والنفيس والحرص على الموت من أجل تحقيق الحاكمية والبراءة والولاء ومحاربة النظم الكافرة التي توالي أعداء الأمة ، وتأخذ بأفكار البشر الوضعية وانحرافات الأمم الجاهلية مثل المصارف الربوية والقوانين الجنائية والتأمينات والأحزاب والنقابات والجمعيات النسائية وجميعها بدع مرفوضة بإجماع السلف والخلف حسب قول واعتقاد بن لادن ، كما وردت تلك الأفكار أيضاً في كتاب ( الحصاد المر ) وكتاب ( فرسان تحت بيرق النبي ) لآمين الظواهري ، وهي أفكار يعتقد بها ملالي وقيادات بعض الأحزاب التي تنكر حقوق المرأة في بلادنا ، وترفض الاعتراف بحقها وأهليتها في تولي وظائف الولاية العامة في الحكومة والبرلمان والقضاء والسلك الدبلوماسي والأجهزة التنفيذية المختلفة ، ناهيك عن معارضتها المسعورة لحقوق المرأة في العمل والتعليم !!

ولئن كانت سيرة أحزاب ( اللقاء المشترك) التي تناهض حقوق المرأة وتكرس انتهاكها في إدارة شؤون الدولة وتولي وظائف الولاية العامة في



احمد الحيشي

## تجاهل أحزاب «المشارك» لحقوق المرأة يتسق مع تجاهلها المزمع لإدانة التطرف والإرهاب

الذين انتهكوا هذه السيادة وكادوا أن يوفروا بانفعا لهم الإرهابية الذرائع للتدخل الخارجي.

والحال أن خلو الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب «اللقاء المشترك» من أية إدانة للتطرف والإرهاب في الموسم الانتخابي الراهن ، لا يمكن فصله عن مواقفها السابقة لجماعات التطرف والإرهاب بهدف تبييض صورتها

حقوقها السياسية والمدنية ، بوصفها ثقافة سياسية معادية للديمقراطية وحقوق الإنسان. يوسع المتامل لخطاب بعض الأحزاب التي مارست التمييز ضد المرأة في هذا الموسم الانتخابي أن يلاحظ انكشاف الصياغة المتهافئة للمفردات ومنتجات خطابها السياسي والإعلامي عبر صحافتها الحزبية وماكنتها الدعائية الانتخابية ، لجهة الترابط الوثيق بين تجاهل حقوق المرأة و تجاهل إدانة التطرف والإرهاب والتهرب من تحديد موقف واضح إزاءها في حالة نجاحها في هذه الانتخابات.. بمعنى أن تجاهل بعض الأحزاب للحقوق السياسية للنساء لا ينفصل عن تجاهل خطابها السياسي لحقوق الإنسان، بينما تنهز هذه الأحزاب وصحفاها من الدفاع عن حقوق النساء في المشاركة السياسية بما في ذلك حقها الذي كفله دستور الجمهورية اليمنية في إدارة شؤون الدولة، بالإضافة إلى امتناع هذه الأحزاب عن إدانة ثقافة التطرف والإرهاب التي تهدد بقويض السيادة وتدمير الدستور والقانون ومصادرة الحريات وحقوق الإنسان واضطهاد المرأة والتمييز ضدها والاستقالة عن الانتماء للعصر وحضارته الحديثة.

**مواقف معادية** يحفل أرشيف الصحافة اليمنية خلال السنوات الماضية بسجل ضخم لأصعب احزاب المعارضة المنضوية في كتل (اللقاء المشترك) التي أفسحت مجالاً واسعاً للمقاتل المتعاطف مع الأسس الفكرية والفقهية المغلقة لجماعات التطرف والإرهاب بهدف تبييض صورتها

الرئيس تحدث أمام الناشطات الحزبיות عن ضرورة احترام حقوق المرأة باعتبارها نصف المجتمع ، وشدد على أهمية ربط الأقوال بالأفعال ، محذراً من مخاطر استغلال المرأة كناخبة وصوت فقط .. وأهاب الرئيس بالنساء المشاركات في تلك المسيرة النسوية الاحتجاجية بأن لا يسمح لأحزابهن باستخدام النساء كاصوات لا غير.

الثابت أن الموقف السلبي لمعظم الأحزاب السياسية وخاصة أحزاب المعارضة المنضوية في إطار ( اللقاء المشترك ) من المرأة يأتي في سياق حرص بعضها على استغلال الانتخابات الرئاسية والمحلية لتسويق خطاب سياسي وإعلامي ملتبس ، حيث يتسم هذا الخطاب بالإنارة والعموميات والصخب الرافض لكل شيء حتى ولو كان جميلاً ، على نحو ما اعتاد عليه المواطنون في المواسم الانتخابية التي تعلق فيها العود الوردية لأحزاب المعارضة بمحاربة الفساد ومكافحة البطالة وتحقيق العدالة وإعلاء سلطة الدستور والقانون ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر وإضاعة كل بيت بالكهرباء ورفع الأجور الى غير ذلك من العود المستهلكة . ونحن نفضل البعض في الحصول على ثقة الناخبين بعد ظهور نتائج الانتخابات تعلق اصوات الخائنين منهم بإعادة إنتاج أسطوانة مكرورة عن تزوير نتائج الانتخابات ، على الرغم من مشاركة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وهيئات أجنبية وممثلي المرشحين ليس فقط في الرقابة على سير العملية الانتخابية بل وفي الإشراف عليها من خلال مشاركة الأحزاب السياسية في عضوية اللجنة العليا للانتخابات واللجان الانتخابية الفرعية ، وهو ما يحدث في اليمن فقط حيث لا يوجد - في أي بلد عربي أو اجنبي - أي تشكيل للأحزاب في عضوية الأجهزة المنظمة للانتخابات تجسيدا لمبدأ استقلالية هذه الأجهزة وإبعادها عن التأثيرات الحزبية ، لأن من شأن وجود ممثلين للأحزاب في عضوية الأجهزة المنظمة للانتخابات تغليب ولائهم لأحزابهم على استقلالية هذه الأجهزة ، وتحويلها الى رهينة للضراعات والخلافات الحزبية!!

**رجعية.. تطرف!** من الخطأ النظر إلى تجاهل احزاب ( اللقاء المشترك ) لحقوق المرأة باعتباره شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة فحسب ، إذ أن التمييز ضد المرأة بقدر ما يعكس إيديولوجيا رجعية يتوهم من يؤمن بها بإمكانية فرض نظام حكم معاد للحدادة والديمقراطية والحقوق والحريات المدنية مختلف فئات وشرائح المجتمع المدني ، بقدر ما يعتبر - أيضاً - شكلاً من أشكال التطرف والإرهاب اللذين تعارسهما بعض القوى الظلامية ضد العقل والحرية وكل مظاهر الحدادة.

اللافت للنظر أن أحزاب ( اللقاء المشترك ) التي مارست التمييز ضد المرأة في مجرى التحضير للانتخابات القادمة ، تمارس أيضاً نوعاً من التديليس بواسطة خطاب سياسي وإعلامي انتخابي ملتبس لا يتعرض لضرورة مكافحة التطرف والإرهاب بوصفه إيديولوجيا سياسية لا تهدد فقط أمن واقتصاد ومصالح الوطن والمواطن على نحو ما الحقته الأعمال والجرائم الإرهابية - كتناقل ثقافة سياسية متطرفة ومنغلقة - من أضرار بالغة بالبلاد خلال السنوات الماضية ، بل إنها تهدد مستقبل النظام الجمهوري القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية التي لا يجوز الحديث عنها والتباكي عليها والتظاهر بالدفاع عنها بدون تحديد موقف واضح من الأفكار التي تولد التطرف والإرهاب وتحرض على التمييز ضد المرأة وتجاهل

## الحزب «الكبير» في المعارضة لم يحسم موقفه بعد من قضية مصادرة حقوق المرأة مثلما لم يحسم موقفه من ثقافة التشدد والتطرف التي تتركس الاستبداد والتمييز ضد المرأة

الحكومة والبرلمان والسلوك الدبلوماسي والقضاء ، تخلو من مساهمات سياسية وفكرية وثقافية جادة وصداقة في مجال مكافحة ثقافة التشدد والتطرف التي تولد الإرهاب ، فإنها تمارس في الوقت نفسه مختلف أشكال التديليس عن طريق التظاهر الممسوه بالدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف على نحو ما عبرت عنه مواقفها المناهضة للإجراءات التي اتخذتها حكومة المؤتمر الشعبي العام في هذا المجال بعد التفجيرات الإرهابية التي طالت المدمرة كول في ميناء عدن عام ٢٠٠٠م وناقلة النفط الفرنسية ليمبرج في ميناء المكلا عام ٢٠٠٢م وغيرها من الجرائم الإرهابية التي اکتوت اليمن بئارها، حتى بدأ موقف هذه الأحزاب متماهياً مع أهداف الجماعات الإرهابية وملتبساً بإفكارها المتطرفة.

**تفاصيل** وبوسعنا أن نشتب - إذا لزم الأمر - ومن واقع بيانات وفعاليات وصحافة احزاب ( اللقاء المشترك ) على امتداد

## التمييز ضد المرأة في السلوك الانتخابي لأحزاب «المشارك» يرتبط بموقف مخز ومكشوف .. ومن الصعب الثقة بمصداقية ما تبديه من تظاهر بالحرص على الحريات وحقوق الانسان

واكسابها نوعاً من المشروعية السياسية والدينية. في السياق نفسه يحفل أرشيف صحافة بعض الأحزاب بمواقف مناهضة للجهود التي قامت بها الحكومة اليمنية في النصف الأول من هذا العقد ضد الجرائم الإرهابية التي استهدفت المساس بسلامة وسيادة أراضينا الوطنية ومياهنا الإقليمية وموانئنا والحققت ضرراً بالغاً بمصالحنا الوطنية في قطاعات الملاحة والسياحة والنظف والاستثمارات.

ومازلنا نتذكر مواقف هذه الأحزاب وصحافتها ضد السياسات التي اتبعتها الحكومة اليمنية في سياق التصدي للأعمال الإرهابية التي تم التخطيط لها وتمويلها من الخارج، حيث كانت حكومة المؤتمر الشعبي العام تدافع بامتياز عن سيادتها ومصالحها الوطنية، الأمر الذي كشف تهافت وهشاشة الخطاب السياسي والإعلامي لبعض الأحزاب التي واجهت جهود الحكومة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب بالتباكي زوراً وبهتاناً على السيادة ، والتهرب من إدانة



بنار الإرهاب .. وفي الاتجاه نفسه فإن تجاهل حقوق المرأة من قبل هذه الأحزاب لا يمكن فهمه بعيداً عن تجاهلها المزمع لإدانة التطرف والإرهاب في خطابها السياسي والإعلامي الراهن ، إذ ينطوي هذا تجاهل على أبعاد فكرية وسياسية تثير القلق العميق حول مستقبل البلاد في حالة وصول هذه الأضرار إلى السلطة بالنظر إلى أن التمييز ضد المرأة والاستئناس عن إدانة التطرف والإرهاب يعد موقفاً إيديولوجياً يتكامل مع الموقف الأيديولوجي الرجعي للجماعات والحركات المتطرفة والإرهابية التي تمتلك رصيماً إجرامياً في مجال انتهاك حقوق الإنسان واضطهاد واحتقار المرأة وحرمانها من حقها في التعليم والعمل ومعاداة الحضارة الحديثة وارتكاب جرائم القتل الجماعي وتشويه صورة الإسلام في العالم والتحريض على

الذين انتهكوا هذه السيادة وكادوا أن يوفروا بانفعا لهم الإرهابية الذرائع للتدخل الخارجي. والحال أن خلو الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب «اللقاء المشترك» من أية إدانة للتطرف والإرهاب في الموسم الانتخابي الراهن ، لا يمكن فصله عن مواقفها السابقة لجماعات التطرف والإرهاب بهدف تبييض صورتها